A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/C.2/49/11
17 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
اللجنة الثانية
البند ١٥٨ من جدول الأعمال

تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقرير حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن المشاكل التي تعترض التنمية السكانية فيها.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة للجمعية العامة في إطار البند ١٥٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش
السفير
القائم بالأعمال بالوكالة

281194 281194 94-45635

المرفق

١ - ظلت يوغوسلافيا لسنوات، تسهم في الأعمال التي يضطلع بها عديد من المنظمات والتجمعات الدولية المكرسة لقضايا السكان، وفي صياغة المواثيق الدولية ذات الصلة وتنفيذها، بما فيها برنامجي عمل بوخارست ومكسيكو. وفي هذا السياق، دأبت على الدعوة الى الأخذ بأوسع نهج ممكن إزاء التنمية السكانية، ليس فقط من منظور تعزيز حق الاختيار الحر فيما يتعلق بعدد ما ينجب من الأطفال، وفترات المباعدة بينهم، ووضع برامج تنظيم الأسرة، بل أيضا انطلاقا من ضرورة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لما بينها وبين التنمية السكانية من روابط وثيقة. وهذا البعد الجديد في نهج معالجة الصلات بين السكان والتنمية، الذي تمليه محدودية الموارد الطبيعية، والذي ألقيت عليه الأضواء بصورة خاصة في أثناء الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أثار التوقعات بأن تجمع القاهرة سيصل الى صياغة نهج جديد للتنمية السكانية في المستقبل، يجري تطبيقه، إن توفر له التعاون الدولي الضروري والكافي، على الصعد العالمي والاقليمي والوطني، بعد مواءمته مع الأوضاع الخاصة لكل منها.

٢ - وحيث استبعدت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من المشاركة في مؤتمر القاهرة، ترتب على ذلك حرمانها من حق إظهار تأييدها لهذا النهج، وحرمانها أيضا من لفت أنظار هذا التجمع المهم إلى خطورة الحالة الراهنة، والعواقب المتوقعة على التنمية السكانية فيها جراء المعوقات الجسيمة الناجمة عن الأحداث المأساوية التي تجتازها منطقة يوغوسلافيا السابقة، وعن الجزاءات التي يفرضها المجتمع الدولي عليها دون وجه حق.

٣ - وفي التقارير الوطنية التي قدمتها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى المؤتمر المذكور، وإلى المؤتمر الإقليمي الأوروبي، الذي منع وفدها الرسمي من حضوره أيضا، أشير بوضوح إلى أن العواقب الناجمة عن هذه الأحداث وعن التطبيق الصارم للجزاءات يلحق الأذى الشديد بجميع الميادين التي شملتها التنمية من قبل، وباتت الآن متخلفة عن اللحاق بما حدث من تغيرات إيجابية تمس التنمية السكانية، تلك التنمية التي كانت قد ارتقت بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى مصاف شديد القرب من المعايير الأوروبية، حتى وإن بقيت تعكس فروقا إقليمية ملحوظة.

٤ - أما الآن، فإن سكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأسرهم، مزيدا عليهم اللاجئين الذين استقبلتهم من جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، يعانون تبعات التدهور الخطير في الاتجاهات الاقتصادية الذي يعبر عنه على وجه العموم تدني الناتج القومي الإجمالي. ووفقا لتقديرات عام ١٩٩٣، انخفض نصيب الفرد من هذا الناتج إلى ما يقرب من ١٠٠ ١ دولار سنويا. وبدوره، انعكس ذلك بقوة في انخفاض مستويات المعيشة وفي تآكل جسيم لحق بتشغيل نظام الرعاية الصحية بوجه خاص، كما انعكس في النظام التعليمي ونظام الرعاية الاجتماعية، وهي النظم التي تقوم بدور حاسم في تنفيذ السياسات السكانية. لقد كان في تطبيق جزاءات مجلس الأمن مثل صارخ على الكيفية التي يمكن أن تتسبب بها القرارات السياسية للمجتمع الدولي في إيصال أحوال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وهي الأحوال العسيرة أصلا، إلى أقصى درجات التفاقم فتهدد من ثم مستقبل أمة كاملة تعيش في قلب أوروبا المتقدمة النمو.

٥ - إن سكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذين بلغ عددهم ١٠,٤١ مليون نسمة وفقا لآخر التعدادات السكانية، وهو تعداد عام ١٩٩١، يشهدون انخفاضا في معدلات النمو وانحدارا مرت عليهما الآن فترة طويلة (١٩٧١-١٩٨١: ٩,١ في الألف؛ ١٩٨١-١٩٩١: ٦,٦ في الألف؛ ١٩٩١: ٤,٩ في الألف لاغير). كما أن أثر الهجرات الذي كان يعبر عنه برقم موجب حتي العقد الأخير (٠,٧ في الألف) انقلب إلى رقم سالب في الفترة ١٩٨١-١٩٩١ (- ١,٧ في الألف).

٦ - إن انخفاض معدل نمو السكان ليس سببا يبعث على الرضا، إذا نظر إليه على مستوى البلد بأسره، لو كان يخفي وراءه فروقا إقليمية بينة. فمن ناحية، استمر في القسم الأكبر من البلد الانخفاض المطرد في عدد المواليد، واستمر أيضا وجود معدل غير مرض للخصوبة (يقف عند عتبة الإنجاب ذاتها أو أدنى منها قليلا). وعندما اقترن ذلك بالشيخوخة لاسيما بين الإناث وفي القطاعات غير الحضرية من السكان، وبالارتفاع النسبي في معدلات الوفيات، اتسعت مساحة المنطقة التي تشهد معدلات نمو منخفضة، بل وسلبية، وهي المنطقة الواقعة في وسط صربيا وفي مقاطعة فوجودينا، وباتجاه الحدود مع جمهورية مونتينغرو. ومن ناحية أخرى، توجد في جمهورية صربيا بعض المناطق، خاصة مقاطعة كوسوفو وميتوهيا، التي لاتزال، رغم تسجيل اتجاهات انحدارية فيها، تشهد معدلات مواليد مرتفعة مقترنة بزيادة نسبة صغار السن في تركيبة السكان وانخفاض في معدلات الوفيات مما يسفر في نهاية المطاف عن حدوث نمو سكاني مرتفع.

٧ - وفي السنوات السابقة، طبقت تدابير عديدة تتعلق بالسياسات السكانية وغيرها من السياسات من أجل علاج الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتولد عادة عن وجود وضع سكاني يسوده هذا القدر الكبير من عدم التكافؤ في الحجم والنمط والتوزيع. واليوم، وحكومة يوغوسلافيا الاتحادية مغلولة اليد بالمشاكل التي تواجهها في القطاع الاقتصادي والاجتماعي وفي سائر القطاعات جميعا، والتي بلغت غايات التفاقم من جراء الجزاءات التي يفرضها عليها المجتمع الدولي، تجد عسيرا عليها كل العسر تنفيذ هذه التدابير، بل تجد أيضا أن سكانها باتوا على عمومهم مكشوفين للمخاطر التي تنطوي عليها اتجاهات التقهقر، والتي تظهر في العوامل المؤثرة في التحركات السكانية الطبيعية وغير الطبيعية.

٨ - وينعكس الأثر المدمر للجزاءات على تسيير النظام الصحي بوجه خاص. وتظهر جلية المصاعب الجمة التي يواجهها هذا القطاع، وتتمثل في تقلص نطاق الرعاية الصحية وتراجع نوعيتها. وحيث يقترن ذلك بتدهور سريع وخطير في مستويات المعيشة، تسوء الحالة الصحية للسكان وتزيد الأمراض وتتسع دائرة الاصابة بها ويرتفع معدل الوفيات.

٩ - في ظل هذه الظروف، اتجهت حكومة يوغوسلافيا الاتحادية الى تبني استراتيجية وتدابير خاصة لتقديم الرعاية الصحية، تولي فيها أولوية مطلقة الى كبار السن والحالات العاجلة والأمراض المعدية، وكذلك الى الأطفال والمراهقين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، والنساء سواء في فترات حملهن أو في أثناء الوضع ولمدة سنة بعده. وحتى في الحالات التي تخص فئات السكان هذه، يصطبغ نظام الرعاية الصحية بالضرورة بطابع علاجي في الأساس. أما الحالات التي تحتاج بشكل استثنائي الى اجراءات وقائية، مثل

الكشوفات الدورية على الرضع وعلى الأطفال قبل التحاقهم بالمدرسة وعند التحاقهم بها، والحوامل والنساء في سن الانجاب، فخفضت بنسبة ٣٠ في المائة.

١٠ - إن العواقب واضحة جلية. فالاتجاه الانحداري المطرد في وفيات الرضع الذي سجل في الماضي آخذ الآن في التراجع؛ وثمة زيادة في عدد حالات الحمل والولادة المصحوبة بتعقيدات، وفي عمليات التوليد على أيدي غير المتخصصين، وفي عدد المواليد المبتسرين.

١١ - وعادت بين الأطفال والبالغين الإصابة بعدد من الأمراض التي اندرجت في عداد الأمراض المعدية المستأصلة. وأخذت تنتشر أيضا على نحو نحو مطرد بين البالغين بعض الأمراض المزمنة غير المعدية التي تعرفها عادة البلدان المتقدمة النمو. كذلك الأمراض والظواهر التي تنشأ نتيجة للحرمان المعاشي الناجم عن التداعي الخطير في الحالة المالية والاجتماعية للسكان، ومن ذلك، الاضطرابات العقلية والحوادث والإصابات وحالات الانتحار. وثمة تزايد حاصل في حالات الاجهاض والعقم.

١٢ - كل هذا، ومعه الانخفاض الحاصل في مستويات المعيشة وارتفاع معدلات البطالة والعقبات الكؤود التي تعترض تشغيل مؤسسات الرعاية، والطفولة، وتحويلات المستحقات الاجتماعية، والنظام التعليمي، تركت أثرها السلبي في حالة السكان عموما، وفي سلوكهم الانجابي خصوصا.

١٣ - في غضون ذلك، هيأت الظروف الصعبة استثناء التي تعيشها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعدا جديدا يتعلق بأثر التحركات غير الطبيعية للسكان، وما ينطوي عليه من نتائج بالنسبة لأوضاعهم الراهنة ونموهم في المستقبل. ففضلا عن الهجرة الداخلية التقليدية، التي من خصائصها تركز السكان في المدن والنزوح من المناطق الريفية، تؤدي الهجرات الجديدة بدورها الى تغيير الخريطة الديموغرافية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي السنوات الأخيرة، شملت هذه التحركات مئات الآلاف من اللاجئين الوافدين من جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، واتسمت بتكوين هش بصورة استثنائية تتألف عناصره الغالبة من الأطفال والنساء والعجائز والمرضى، الذين وقع على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عبء رعايتهم الى حين تتهيأ الظروف التي تسمح بعودة القادرين منهم الى أماكن اقامتهم السابقة.

١٤ - من ناحية أخرى تضاعفت في الآونة الأخيرة معدلات هجرة سكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الى خارج البلاد باتجاه البلاد الأوروبية وفيما وراء البحار. وهي نتيجة مباشرة للمصاعب التي تكتنف حاليا الميادين الاقتصادية والاجتماعية، والتي أسفرت، في جملة أمور، عن استحالة تكملة البرامج التي بدأت مباشرتها في ميادين الصناعة والزراعة والسياحة وفي غير ذلك من الأنشطة التي يمكن أن توفر للناس امكانيات معقولة تغريهم، بدلا من الهجرة، بالبقاء، أو العودة الى بعض المناطق التي شهدت نزوحا سكانيا واسع النطاق.

١٥ - ولكون هذه الهجرة تمس في المقام الأول قطاع السكان النشط اقتصاديا والمتمتعة بالخصوبة والحاوي لنسبة مرتفعة من المتعلمين تعليما عاليا، فإنها تثير قدرا أشد من القلق. إن الأبعاد الحقيقية لهذه الظاهرة لم تخضع للقياس الكمي الدقيق، ومع ذلك فإن استمرار رصدها لردح طويل من الزمن ينبئ عما

يمكن أن تتركه من آثار سلبية على التنمية الديموغرافية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، خاصة إن دامت لفترة أطول في المستقبل، أو غادر الناس البلد دون رجعة.

١٦ - والمشاكل الديموغرافية المشار اليها والنتائج المحتملة الناجمة عنها، تحدد الإطار العام والتوجهات وخطة العمل للسياسات السكانية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد عرضت الحكومة في تقريرها الذي قدمته الى مؤتمر القاهرة هدفها المنشود من خطة العمل، ويرمي ابتداء الى تطبيق تدابير من أجل التغلب على الأوضاع المعاكسة الراهنة، ثم العمل على مواكبة البلدان الأخرى فيما يتعلق بضمان وجود نمو سكاني متساوق ومعتدل في المستقبل، يتناسب ليس فقط مع التنمية المستدامة، بل أيضا مع الإقرار بحق الإنجاب كأحد الحقوق الأساسية للإنسان المقبولة عالميا.

١٧ - وسعيا الى تحقيق الأهداف المرسومة، تتوخى خطط العمل عدة أمور، من جملتها، التنفيذ المطرد لتدابير تهدف الى تخليص الإنجاب مما يعلق به من ضغوط سلفية ومعاصرة سواء لخفض نسبة المواليد المفرطة أو رفع نسبة المواليد القاصرة والاقتراب بهما من معدل الإحلال. ويتصل هذا الهدف عن كثب بهدف آخر هو زيادة تعزيز مركز المرأة في الأسرة، وفي المجتمع، وتطوير الخدمات المتصلة بمساعدة الأسرة والطفل. وهو ما يشمل زيادة النهوض بمستويات التوعية العامة والصحية، والارتفاع بمستوى الصحة العامة للسكان، وخفض نسبة الإصابة بالأمراض، ومعدلات الوفيات لاسيما بين الرضع والأطفال وسواهم من الفئات المستضعفة، وتركز خطة العمل أيضا على أهمية اتخاذ تدابير من أجل تسهيل عودة اللاجئين الى ديارهم، أو إدماجهم في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إن ثبت عدم امكانية تحقيق هذه العودة، وتشمل إضافة الى ذلك تدابير تكفل رجوع الشباب الذين غادروا البلد وإعادة إدماجهم في المجتمع.

١٨ - ومن المؤكد تماما أن الشرط الأساسي لتنفيذ هذه التدابير المتوخاة في الخطة هو، رجوع الأحوال الى سيرتها الطبيعية، كيما يمكن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج حماية البيئة.

١٩ - لقد تحققت نتائج أولية باتجاه تطبيع هذه الأحوال حينما استهل تنفيذ برنامج إعادة بناء النظام النقدي واستراتيجية الانتعاش الاقتصادي في يوغوسلافيا. فهذا البرنامج ينطوي على امكانيات تسهم بشكل ملموس في إزالة المصاعب والمشاكل التي تواجهها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. كما أنه يتأسس على أعرض توافق ممكن في الآراء. إلا أن مآله أن يتعرض لاختناق شديد ما لم يتم في القريب العاجل رفع الجزاءات غير المبررة التي يفرضها المجتمع الدولي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ويعاقب بها أمة كاملة، ويغمطها حقها في تعزيز المكاسب التي أحرزتها في الماضي، وتكييف ذاتها مع الأحوال المتغيرة في الحياة على كوكب الأرض التي يبشر بها القرن الحادي والعشرون.

- - - - -